

المصالحة نحو التطبيق، رغم الضغط الإسرائيلي

تستعد حركة «فتح» و«حماس» لعقد اجتماعات لبحث آليات تنفيذ بنود المصالحة، على وقع تدخلات إسرائيلية مستمرة هدفها «اغتيال» هذا الاتفاق في مهده

موفاز يخبر مشعل بين «قبول شروط الرباعية أو أن يكون هدفاً للاغتيال»

غزة - قيس صفدي

أعلن عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، مسؤول ملف الحوار، عزام الأحمد، أمس، أن اجتماعات بحث تنفيذ بنود اتفاق المصالحة الفلسطينية مع حركة «حماس» ستبدأ في الانعقاد خلال أسبوع على الأغلب في العاصمة المصرية القاهرة. وذكر، في تصريحات لإذاعة «صوت فلسطين» الرسمية في رام الله، أن هناك اتفاقاً مع حركة «حماس» على تحديد موعد أول اجتماعات تنفيذ اتفاق المصالحة، بعد انتهاء دورة أعمال المجلس الثوري لحركة «فتح» التي بدأت أمس.

وأوضح الأحمد أن اللقاء المرتقب سيتناول بحث تأليف حكومة التوافق والأسماء المرشحة لها، إلى جانب معالجة الآثار الناجمة عن الانقسام وهي كثيرة ومتشعبة من قضايا السلم الاجتماعي إلى قضايا المعتقلين. وأشار إلى أنه سيتفق خلال اللقاء على تحديد موعد لعقد اجتماع اللجنة المختصة بإعادة تأليف المجلس الوطني الفلسطيني وفق إعلان 2005.

وتسري في الشارع الفلسطيني «شائعات» كثيرة عن أسماء الشخصيات المرشحة لرئاسة حكومة التوافق الوطني المرتقبة، لكن يبقى اسم سلام فياض الأوفر حظاً لدى الرئيس محمود عباس لتولي المنصب.

وقال مصدر مسؤول في الرئاسة الفلسطينية إن عباس يرى أن فياض هو الأفضل لتولي رئاسة الحكومة المرتقبة، رغم المعارضة التي تبديها



مناصرو «فتح» يحتفلون باتفاق المصالحة في غزة أمس (اسماعيل زبيده - رويترز)

حركة «فتح» و«حماس». وأضاف أن الرئيس الفلسطيني بات أكثر اقتناعاً بتكليف فياض، وخصوصاً إثر شن إسرائيل هجوماً دبلوماسياً على اتفاق المصالحة، وشروعها في إجراءات عقابية مثل حجز أموال عائدات الضرائب.

ولم تعلن «حماس»، التي تعرف بعداؤها لفياض، رفضها الرسمي لتكليفه، إلا أن مسؤوليها أعلنوا رغبتها في ترشيح شخصية من قطاع غزة لتشغل منصب رئيس الوزراء، باعتبار أن منصب الرئيس ورئيس المجلس التشريعي من الضفة الغربية، وهو ما لا ينطبق على فياض. وبرزت خلال الأيام الماضية حملات على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» دعماً لعدد من المرشحين، بينهم فياض ورجل الأعمال الشهير منيب المصري، وكلاهما من الضفة.

وكان الرئيس عباس قد أعلن أن الحكومة الجديدة التي ستؤلف بالتشاور مع «حماس»، لن يكون لها أي دور سياسي، أو تفاوضي، وستنحصر مهمتها فقط بإعادة إعمار قطاع غزة، والإعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال عام، مشيراً إلى أنها في المقابل (الحكومة) ستلتزم ببرنامجه السياسي.

وفي سياق التدخل الإسرائيلي المستمر لإفشال الاتفاق بين «فتح» و«حماس»، قالت صحيفة «معاريف» العبرية إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سيعلم خلال خطابه المقرر أمام الكونغرس أنه لا إمكان للتوصل إلى سلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية عقب اتفاق المصالحة. وبحسب «معاريف»، سيقول نتنياهو

أمام الكونغرس، في 20 من الشهر الجاري، إنه لا احتمال للتوصل إلى سلام، ما دامت حركة «حماس» لا تعترف بشروط الرباعية، التي تتضمن الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والإقرار بالاتفاقات السابقة.

وقال نائب رئيس الوزراء، وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية موشيه يعلون، إن على حركتي فتح وحماس أن تثبتا صحة تصريحات رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، بشأن عدم مهاجمة إسرائيل. ورأى أن «سبب إطلاق هذه الأقوال (من جانب مشعل) هو ضائقة تعانيتها حماس، والحكومة (الإسرائيلية) لا تصدق أن ثمة مصالحة، وإثبات ذلك ملقى على الحركتين».

وكان يعلون يعقب بذلك على تصريح مشعل في مقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية نشرت أول

بان كي مون يحض نتيهاو على منح فرصة للمصالحة الفلسطينية

من أمس بأن «كيفية إدارة المقاومة، والطريقة الأمثل لتحقيق أهدافنا، ومتى نصدع ومتى نوقف إطلاق النار، علينا الآن أن نتفق نحن الفلسطينيون على كل هذه القرارات». بدوره، قال رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست شأؤول موفاز إن حركة «حماس» من أصعب الحركات الإسلامية التي عرفتها إسرائيل، والحساب معها مرير ومؤلم بسبب العمليات الفدائية التي نفذتها الحركة. ورأى، في تصريحات لإذاعة الجيش، أن «حماس لم تتخل بعد عن فكرة السيطرة على الضفة الغربية، وأيضاً المساس بسكان إسرائيل، ولا يزال هناك طريق طويل أمامنا للقول إن حماس تخلت عن (الإرهاب)». وخير موفاز رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل، بين «قبول شروط الرباعية أو أن يكون هدفاً للاغتيال، كما كانت طريقة التعامل مع أسامة بن لادن، وعليه أن يختار».

وفي السياق، ذكرت صحيفة «هارتس» العبرية أن التنسيق الأمني بين قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية وأجهزة الأمن الإسرائيلية لا يزال مستمراً، رغم اتفاق المصالحة.

إلى ذلك، حض الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون نتنياهو على منح فرصة للمصالحة الفلسطينية، داعياً إلى «اتفاق تاريخي» في الشرق الأوسط. وأشار، خلال محادثة هاتفية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، إلى أن «الوحدة الفلسطينية عملية في بدايتها، وينبغي بالتالي تقويمها في سياق تبلورها».

تقرير

رئاسة الحكومة الفلسطينية بين 3 شخصيات مستقلة

غزة - محمد المدهون

ينص اتفاق المصالحة الذي وقّعه الفصائل الفلسطينية في القاهرة على تأليف حكومة تكنوقراط تتولى إدارة الشؤون الداخلية، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، بعد عام. وبحسب الاتفاق، فإن هروباً إلى الأمام «توافق» عليه حركتا «فتح» و«حماس» بإعفاء الحكومة الجديدة من الشأن السياسي، باعتباره من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية، والإطار القيادي المؤقت المتفق عليه في إعلان القاهرة 2005 المعطل منذ تاريخه، والذي ضمّن العمل به في اتفاق المصالحة.

رجل الأعمال منيب المصري، يبرز كأحد المرشحين لتولي رئاسة الحكومة. الثري الشهير البالغ من العمر 77 عاماً، دار في جولات مكوكية بين رام الله وغزة خلال الأشهر الماضية لراب الصدع بين الحركتين المتخاصمتين. بذل جهداً كبيراً، وكان يؤكد عقب كل زيارة أنه حقيقاً قدماً. «كانت جولات عسيرة، لكنها أصبحت في ذاكرتنا جميلة ولطيفة لأنها تكلت بالنجاح»، يقول المصري لـ«الأخبار» مبتهجاً، قبل أن ينفخ نفياً قاطعاً أن تكون الحركتان قد رشحتاه أو أحدهما لتولي منصب رئيس الحكومة، رغم كل التقارير

يبقى سلام فياض مرشحاً رغم معارضة «حماس» (عباس موماني - أ ف ب)



بشخص. أتمنى النجاح لمن سيكون في هذا الموقع»، يقول الخصري لـ«الأخبار»، متجنباً نفي أو تأكيد صحة ترشيحه. ثم يطلب صراحة أن يُعفى من الإجابة عن هذا السؤال.

الخصري أكاديمي معروف في غزة، يترأس مجلس أمناء الجامعة الإسلامية. كانت له إسهاماته الكبيرة في فضح الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة بتروسه للجنة الشعبية لكسر الحصار. لكن دوره تراجع منذ منتصف العام الماضي. أصبحت هناك لجنة «حكومية» لكسر الحصار، تستقبل الوفود وتتواصل مع وسائل الإعلام، يترأسها أحمد يوسف، القيادي في حركة «حماس».

ليس الخصري وحده مرشح حركة حماس المتوقع. ثمة اسمان آخران يُرجح أن يكونا من بين الخيارات المطروحة، كمالين شععت رئيس الجامعة الإسلامية الحالي، ومحمد شبير رئيسها الأسبق، الذي سبق أن جرى تداول اسمه ليكون رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة. لكن اسم سلام فياض عاد للظهور من جديد. فقد علت بعض الأصوات التي ترى أن تُمنح الفرصة للرجل لإكمال مشروع «بناء مؤسسات الدولة» الذي بدأه قبل 21 شهراً، ويُفترض أن يُتمه في آب المقبل.

أبو عمرو (61 عاماً)، الحاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الشؤون الدولية والعلوم السياسية من جامعة «جورج تاون»، يدرك حساسية ترشيح اسمه، لذلك يعزف عن اللقاءات الصحافية. «أنا في إجازة، وليس لدي ما أقوله»، يجيب أبو عمرو «الأخبار»، وينهي الحديث.

جمال الخصري، النائب المستقل في المجلس التشريعي، يبدو المرشح الأقرب والمفضل لحركة «حماس». المرشح يجب أن يكون مرشح التوافق الفلسطيني، لا مرشح فصيل بعينه. شعبتنا فيه الكثير من الكفاءات التي يمكن أن تقوم بهذا الدور، وليست القضية مرتبطة

الحبال المتوازية. زكّته «حماس» في الانتخابات التشريعية عام 2006، وطلبت من جمهورها في دائرة مدينة غزة الانتخابية التصويت له، فنجح. ظلت العلاقة وردية بين الطرفين، وكان أن تولى منصب وزير الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية التي أعقبت اتفاق مكة. بعد ذلك حدث الطلاق بينه وبين الحركة الإسلامية، على خلفية طروحاته أثناء الأشهر الأربعة التي تولى فيها الوزارة. اليوم يبرز كأحد المرشحين من جانب الرئيس محمود عباس ليكون رئيس وزرائه، لكن العقبة ستتمثل في موافقة حركة «حماس» عليه.